استقالة لجنة مناقصات شراء وقود الكهرباء تعزز حقيقة فساد معين عبدالملك

الأمناء / خاص:

عززت الاستقالة الجماعية للجنة أعضاء مناقصات شراء وقود محطات الكهرباء، الاثنين، من حقيقة فساد رئيس حكومة المناقصات الدكتور معين عبدالملك، وتواطئه في استنزاف خزينة الدولة.

اللجنة التي تضم وكيل وزارة الكهرباء المساعد لقطاع المشاريع محمد الخضر عشال، ونائب المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن، المهندس سعيد محمد ونائب مدير عام شركة النفط اليمنية في عدن للشؤون المالية المهندس جمال عبدالله سلوم - برت استقالتها بتعنت رئيس الحكومة وإصراره على تنفيذ آلية شراء يستحيل معها تطبيق مواد واشتراطات قانون المناقصات ولائحتها التنفيذية.

وأوضحت اللجنة أن موافقة رئيس الحكومة لشراء وقود محطات الكهرباء تصل مجزأة لكميات صغيرة جداً من (3) آلاف إلى (10) آلاف طن إليها بعد نفاد مخزون محطات الكهرباء من الوقود بالمخالفة للمادة رقم (20) من اللائحة التنفيذية من القانون المناقصات رقم (23) لعام 2007م، بما لا يتيح للجنة مجال لإنزال المناقصة وفقاً لذلك في أوقات مناسبة.

وتحدثت اللجنة عن عدم التزام وزارة المالية والبنك المركزي بالتعزيز المالي وتسديد مستحقات الموردين بصورة منتظمة بالمخالفة للمادة رقم (11) والمادة رقم (266) للائحة التنفيذية لقانون المناقصات، وأشارت إلى أن تعثر تسديد مستحقات الموردين لأشهر عديدة أدى إلى تجميد أموال الموردين وبالتالي نفورهم وعزوفهم عن تقديم عروضهم ومن تقدم يشترط شروط مجحفة برفع أسعار عطاءاتهم، مستغلين نفاد مخزون وقود المحطات وانفرادهم باحتكاره.

وكشفت اللجنة عن رفضها مرات عديدة مقترحات لتمكينها من إنزال مناقصات منتظمة الكمية فصلية لكل ثلاثة أشهر وفق برنامج مخطط لوصول الشحنات بحيث يتم إنزال المناقصات عند وصول مخزون الوقود إلى (50%) لضمان استمرارية انتظام المناقصات وعدم الوصول إلى الاختناقات بسبب نفاد المخزون وفتح باب التنافس بدخول أكبر عدد ممكن من الشركات، مؤكدة عدم تلقي مقترحاتها أي استجابة.

وقالت إنها طالبت مراراً وتكراراً فتح اعتماد مستندي (LC) في البنك المركزي لضمان دخول الشركات الأم الأجنبية وبأرخص الأسعار وجلب الشحنات من مصادرها مما سيوفر مبالغ طائلة لخزينة الدولة، ولكن رئيس الحكومة في لقاء مباشر رفض ذلك رفضاً قاطعاً بحجة عدم وجود إمكانية.

وأعلنت اللجنة إخلاء مسؤوليتها رسمياً عن إجراء أي عمل يتعلق بشراء وقود المحطات اعتباراً من يوم الأحد 11 يونيو 2023م.

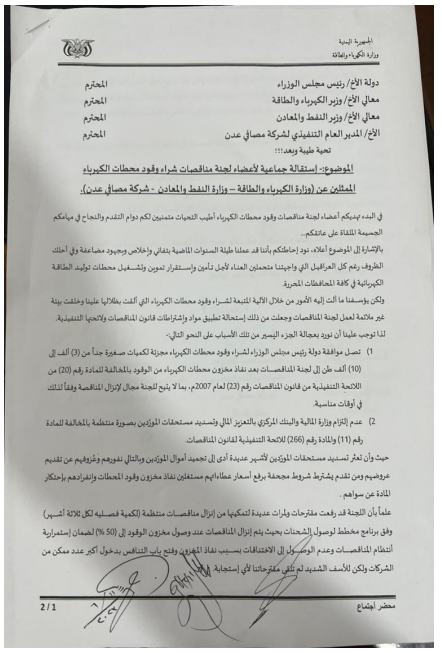

الجمهورية اليمنية
وزارة الكهرباء والطاقة

دولة الأخ/ رئيس مجلس الوزراء — المحترم
معالي الأخ/ وزير الكهرباء والطاقة — المحترم
معالي الأخ/ وزير النفط والمعادن — المحترم
الأخ/ المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن — المحترم

تحية طيبة وبعد:!!

الموضوع:- استقالة جماعية لأعضاء لجنة مناقصات شراء وقود محطات الكهرباء
(المقالين عن (وزارة الكهرباء والطاقة – وزارة النفط والمعادن - شركة مصافي عدن).

في البدء نهديكم أعضاء لجنة مناقصات وقود محطات الكهرباء أطيب التحيات متمنين لكم دوام التقدم والنجاح في مهامكم الجسيمة الملقاة على عاتقكم..

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نود إحاطتكم بأننا قد عملنا طيلة السنوات الماضية بتفانٍ وإخلاص وجهود مضاعفة وفي أحلك الظروف رغم كل العراقيل التي واجهتنا متحملين العناء لأجل تأمين واستقرار تدوين وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية في كافة المحافظات المحررة.

ولكن يؤسفنا ما آلت إليه الأمور من خلال الآلية المتبعة لشراء وقود محطات الكهرباء التي ألقت بظلالها علينا وخلقت بيئة غير ملائمة لعمل لجنة المناقصات وجعلت من ذلك إستحالة تطبيق مواد واشتراطات قانون المناقصات ولائحتها التنفيذية لذا توجب علينا أن نورد بحالة الجزء اليسير من تلك الأسباب على النحو التالي:-

1) تصل موافقة دولة رئيس مجلس الوزراء لشراء وقود محطات الكهرباء مجزئة لكميات صغيرة جداً من (3) ألف إلى (10) ألف طن إلى لجنة المناقصات بعد نفاذ مخزون محطات الكهرباء من الوقود بالمخالفة للمادة رقم (20) من اللائحة التنفيذية من قانون المناقصات رقم (23) لعام 2007م، بما لا يتيح للجنة مجال لإنزال المناقصة وفقاً لذلك في أوقات مناسبة.

2) عدم إلتزام وزارة المالية والبنك المركزي بالتعزيز المالي وتسديد مستحقات الموزعين بصورة منتظمة بالمخالفة للمادة رقم (11) والمادة رقم (266) للائحة التنفيذية لقانون المناقصات.

حيث وأن تعثر تسديد مستحقات الموزعين لأشهر عديدة أدى إلى تجميد أموال الموزعين وبالتالي نفورهم وعزوفهم عن تقديم عروضهم ومن تقدم يشترط شروط مجحفة برفع أسعار عطاءاتهم مستغلين نفاذ مخزون وقود المحطات وانفرادهم بإحتكار المادة عن سواهم.

علماً بأن اللجنة قد رفعت مقترحات وإدراجت عديدة لتمكينها من إنزال مناقصات منتظمة الكمية فصلية لكل ثلاثة أشهر) وفق برنامج مخطط لوصول الشحنات بحيث يتم إنزال المناقصات عند وصول مخزون الوقود إلى (50 %) لضمان إستمرارية أنتظام المناقصات وعدم الوصول إلى الاختناقات بسبب نفاذ المخزون وفتح باب التنافس بدخول أكبر عدد ممكن من الشركات ولكن للأسف الشديد لم تلقى مقترحاتنا أي إستجابة.

محضر إجتماع — 2 / 1

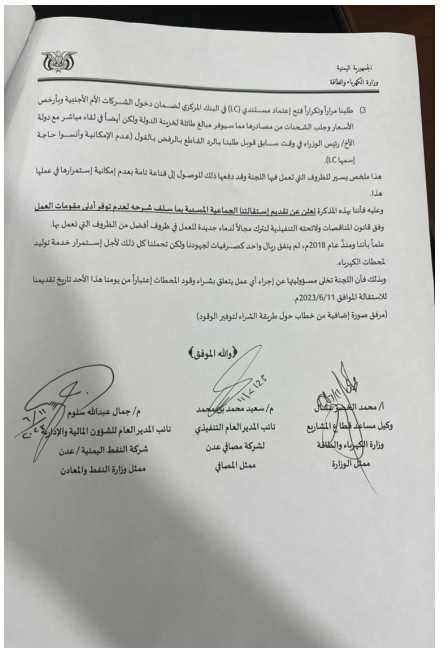

الجمهورية اليمنية
وزارة الكهرباء والطاقة

3) طلبنا مراراً وتكراراً فتح إعتماد مستندي (LC) في البنك المركزي لضمان دخول الشركات الأم الأجنبية وبأرخص الأسعار وجلب الشحنات من مصادرها مما سيوفر مبالغ طائلة لخزينة الدولة ولكن أبحاثاً في لقاء مباشر مع دولة الأخ/ رئيس الوزراء في وقت سابق قوبل طلبنا بالرد القاطع بالرفض بالقول (عدم الإمكانية وأنسوا حاجة إسمها LC).

هذا ملخص يسير للظروف التي تعمل فيها اللجنة وقد دفعها ذلك للوصول إلى قناعة تامة بعدم إمكانية إستمرارها في عملها هذا.

وعليه فأننا بهذه المذكرة نعلن عن تقديم إستقالتنا الجماعية المسببة بما سلف شرحه لعدم توفر أدنى مقومات العمل وفق قانون المناقصات ولائحته التنفيذية لتترك مجالاً لدماء جديدة للعمل في ظروف أفضل من الظروف التي نعمل بها.

علماً بأننا ومنذ عام 2018م، لم ينفق ريال واحد كمصروفات لجهودنا ولكن تحملنا كل ذلك لأجل إستمرار خدمة توليد المحطات الكهرباء.

وبذلك فأن اللجنة تخلي مسؤوليتها عن إجراء أي عمل يتعلق بشراء وقود المحطات إعتباراً من يومنا هذا الأحد تاريخ تقديمنا للاستقالة الموافق 2023/6/11م.

(مرفق صورة إضافية من خطاب حول طريقة الشراء لتوفير الوقود)

«والله الموفق»

أ/ محمد الخضر عشال وكيل مساعد لقطاع المشاريع وزارة الكهرباء والطاقة ممثل الوزارة	م/ سعيد محمد كرامحمد نائب المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن ممثل المصافي	م/ جمال عبدالله سلوم نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية شركة النفط اليمنية / عدن ممثل وزارة النفط والمعادن

عقب إيقاف قطاع نفطي.. تحرك لمحافظ شبوة ينهي أزمة كهرباء عسيلان

شبوة / الأمناء / خاص:

سارع محافظ شبوة، الشيخ عوض بن الوزير العولقي، إلى احتواء أزمة الكهرباء المتصاعدة في مديرية عسيلان والتي تحولت إلى احتجاجات شعبية تسببت في إيقاف العمل في أحد القطاعات النفطية بالمديرية.

وأعلن المحافظ - خلال اجتماع عقده بشكل عاجل مع القائمين في شركة بترو مسيلة والشركة اليمنية للاستثمارات النفطية (واي كوم) - بدء الترتيبات لتركيب محطات الرفع والخفض لمحطة كهرباء عسيلان بالتنسيق مع الشركة المشغلة للمحطة.

تحرك المحافظ جاء عقب ساعات من إيقاف عمل القطاع النفطي الخامس بمديرية عسيلان، على يد أبناء ووجهاء منطقة "ذهباء" إثر تفاقم أزمة الكهرباء بمناطقهم.

وأشار المواطنون إلى أن المناطق المجاورة للقطاع النفطي تعاني من توقف خدمة الكهرباء التي كانت توفرها الشركات النفطية العاملة في القطاع، وفقاً للاتفاقات الموقعة بين أبناء المنطقة والشركات العاملة في المنطقة منذ عام 2009.

وأضافوا إن إيقاف العمل في القطاع الخامس جاء عقب تحذيرات ورسائل سابقة تم توجيهها إلى إدارة شركة بترومسيلة والشركة اليمنية للاستثمارات النفطية في شبوة.

وفي آخر مذكرة وجهها أبناء "ذهباء" إلى الشركتين، تم التأكيد على أن هناك تعمدا وتجاهلا مستمرا لمطالب أبناء المنطقة في عدم توفير خدمة الكهرباء، محملين الشركات النفطية مسئولية التصعيد الشعبي.

وبالعودة لمحطات الرفع والخفض التي أعلن عنها محافظ شبوة، فهي محطات قدمتها شركة بترو مسيلة في وقت سابق للمساهمة في إنهاء أزمة الكهرباء المتصاعدة في عسيلان. وفي حال تم تركيبها ستستهم بشكل كبير بتعزيز القدرة التوليدية للمحطة الرئيسية، وهذا سيعمل على الحد من انقطاعات التيار الكهربائي عن منازل المواطنين خلال موسم الصيف.

وأكد محافظ شبوة عوض محمد بن الوزير، أن الجوانب الخدمية للمواطن هي أولوية السلطة المحلية ولن يسمح بالتعرض لها أو عرقلة استمرارها بأي شكل من الأشكال، مضيفا: "إن السلطة المحلية حريصة على استقرار واستمرار الخدمات العامة في مختلف مديريات المحافظة والعمل على رفع مستوياتها وفق الإمكانيات المتاحة من موارد المحافظة".

وشدد على ضرورة تعاون المواطنين مع السلطة المحلية بالمديرية بشأن ترشيد الاستهلاك ووضع الضوابط الكفيلة بمنع الاستخدام غير المشروع للتيار الكهربائي حرصا على استمرار المواطنين بالحصول على هذه الخدمة دون انقطاع.

أبرزها إعلان الإدارة الذاتية وإيقاف إيرادات المحافظة إلى البنك المركزي..

١٦ مطلبًا حضرميًا يحرر الوادي والصحراء من إرهاب الإخوان

الأمناء / خاص :

حدّد شباب الغضب في وادي حضرموت، قائمة مطالبهم العادلة، وذلك في أعقاب فعالية احتجاج هي الأحدث في خضم التصعيد الشعبي المتواصل ضد الاحتلال الإخواني.

الفعالية الحاشدة انتهت إلى سلسلة كبيرة من المطالب، تمثلت في مطالبة السلطات بمحافظة حضرموت بإعلان الإدارة الذاتية وإيقاف توريد إيرادات المحافظة إلى البنك المركزي، ورفض تشكيل أي كيان باسم حضرموت يتشكل خارج حضرموت يهدف الى إعادة حضرموت إلى باب اليمن ويمثل رؤية الإخوان ويسعى إلى تفكيك النسيج المجتمعي بحضرموت، ومطالبة قيادة المجلس الرئاسي والجهات المسؤولة لتحمل مسؤوليتها الكاملة وسرعة القيام بالمعالجات الضرورية اللازمة التي من شأنها أن تخفف من معاناة هذا الشعب ووضعه المعيشي الصعب.

كما شملت المطالب كذلك، التدخل السريع لوضع حلول ومعالجات لتدهور منظومة الكهرباء التي أصبحت كابوسا يؤرق حال المواطن، وعلى المحافظ تحمل المسؤولية كاملة كونه يستلم كافة المخصصات المالية من إيرادات وفارق سعر الديزل وهي كفيلة برقع الثقب الأسود، ومطالبة محافظ محافظة حضرموت والوكيل المساعد بوضع حلول ناجعة وسريعة لتحسين منظومة الكهرباء والمياه، والسعي لتنفيذ مشاريع استراتيجية مستدامة للمستقبل.

وجاء في المطالب كذلك، دعوة قيادة التحالف العربي وقيادة المجلس الرئاسي بالتدخل لإيقاف التلاعب بصرف العملات ووضع حد لانهيار العملة المحلية ودعم وتعزيز العملة حتى تستقر والعمل على مكافحة التلاعب والمضاربة بالعملة، مع مطالبة السلطات المحلية بحضرموت بالنظر بشكل مستعجل للجانب الصحي بوادي حضرموت وإعطائه أولوية قصوى، ووضع خطط مزمنة لإيقاف انتشار الحميات التي فتكت بالمواطنين و مكافحة مصادر انتشارها، و تفعيل دور الرقابة والتفتيش على الأدوية و العلاجات.

وجاء ضمن المطالب أيضا خروج قوات المنطقة العسكرية الأولى من وادي وصحراء حضرموت وإحلال قوات النخبة الحضرمية بدلا عنها باعتبار ذلك خطوة رئيسية نحو تحقيق الاستقرار، ودعوة السلطة المحلية بوادي حضرموت باستكمال المشروعات المتوقفة والمتعثرة وإصلاح ما أفسدته السلطات السابقة بالخطوط والطرقات العامة ومحاسبة كآفة المتسببين في تأخر استكمال تلك المشروعات.

كما أعلن المشاركون، وقوفهم التام خلف المطالب المشروعة للممرضين بمستشفى سيئون العام مع مطالبة السلطة المحلية بحضرموت بسرعة حل مشكلة الممرضين والصحيين بهيئة مستشفى سيئون وباقي مستشفيات الوادي حتى لا يتوقف العمل ويتضرر المواطن، ومناشدة مجلس القيادة الرئاسي برفع رواتب الموظفين والذي أصبح لا يساوي شيئا أمام غلاء الأسعار الفاحش وتردي الخدمات.

وطالب المحتجون، أيضا بضرورة تحسين وضع المعلم وإعادة هيكلة العملية التعليمية بشكل عام، وتفعيل الرقابة الحكومية والشعبية على أسعار المواد الغذائية وأسعار المشتقات النفطية وأسعار الغاز المنزلي، وإلغاء الجبايات من النقاط العسكرية وضرورة صرف رواتب الجنود في وقتها، والتشديد الأمني والضرب بيد من حديد لمروجي ومتعاطي المخدرات وعصابات السرقة والسطو على الأراضي، وإخراج أسواق القات من المدن وتنفيذ أقصى العقوبات لمن يخالف ذلك.

حضرموت عادت الآن لتتصدر بؤرة الأحداث، في إصرار جنوبي على تحريرها وتطهيرها من الإرهاب الذي يُحاك ضدها، من قِبل القوى اليمنية الإرهابية التي تتمادى في صناعة الإرهاب ضد الجنوب.

وتحظى مطالب أبناء وادي حضرموت، بدعم وحاضنة سياسية من قِبل القيادة الجنوبية المتمثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي، إذ يحرص المجلس في كل المناسبات على ضرورة تلبية تطلعات أبناء وادي حضرموت كجزء من تحقيق الاستقرار المنشود.

ويأتي التصعيد الشعبي الجنوبي في مواجهة آلة قمع إخوانية تمارسها المنطقة العسكرية الأولى التي تصدر فوضى معيشية وأمنية لوادي حضرموت، ضمن مخطط شامل يندرج في إطار حرب موسعة يتعرض لها الجنوب في الوقت الحالي.